

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم الثامن والعشرين الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٧.

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

290816 250816 16-13283 (A)



تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم الثامن والعشرين

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٠٢/٥٧ أن يحيل إليها تقارير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعاتهم الدورية التي تعقد سنويا عملا بقرار الجمعية ١٧٨/٤٩. وتتضمن هذه الوثيقة تقريرا عن الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات الذي عُقد في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد عُقد الاجتماع في نيويورك في ضوء دعوة الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٨ إلى زيادة التفاعل مع الدول، وبالنظر إلى تحضير الأمين العام لموافاة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بأول تقرير من التقارير التي ستقدم لها كل سنتين عن تنفيذ ذلك القرار (A/71/118). وبالإضافة إلى النظر في أساليب عمل هيئات المعاهدات، ناقش رؤساء الهيئات سبل تعزيز التعاون مع رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأجرى رؤساء الهيئات أيضا مشاورات مع الدول ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. وترد مقررات وتوصيات رؤساء الهيئات في الفرع الثاني عشر من هذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - تنظيم الاجتماع
٨	ثالثا - امثال الدول الأطراف للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير
٩	رابعا - اعتماد هيئات المعاهدات وتنفيذها للمبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)
١٠	خامسا - اعتماد هيئات المعاهدات وتنفيذها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)
١١	سادسا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان
١١	ألف - الوثيقة الأساسية الموحدة
١٢	باء - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨
١٣	سابعا - تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات
١٥	ثامنا - سبل الانتصاف
١٥	تاسعا - التحقيقات: دواعي السرية في مقابل العلنية
١٦	عاشرا - المشاورات
١٦	ألف - التشاور مع الدول الأطراف
١٩	باء - التشاور مع آليات البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
٢٠	جيم - التشاور مع منظمات المجتمع المدني
٢١	دال - التشاور مع كيانات الأمم المتحدة
٢٣	حادي عشر - مسائل أخرى

٢٣	القرارات والتوصيات	ثاني عشر -
٢٣	دور رؤساء الهيئات في مجال أساليب العمل ومتابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ . . .	ألف -
٢٤	تصديق الدول وامتنالها للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير	باء -
	تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان	جيم -
٢٥	(مبادئ أديس أبابا التوجيهية)	دال -
	تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان	
٢٦	خوسيه التوجيهية)	دال -
٢٦	الوثائق الأساسية الموحدة	هاء -
٢٧	تعامل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات	واو -
٢٧	وسائل الانتصاف	زاي -
٢٧	التحقيقات	حاء -
	متابعة المقترحات التي قدمها رؤساء الهيئات إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	
٢٧	في اجتماعهم السابع والعشرين	طاء -
٢٧	أيام الذكرى السنوية للمعاهدات	ياء -
٢٨	خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	كاف -
	جدول أعمال الاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات ورئيس الاجتماع	
٢٨	ومكان انعقاده	لام -

المرفقات

	البيان الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٦	الأول
٣٠		
٣٢	بيان صحفي بشأن الأزمة المالية التي تعاني منها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	الثاني -

أولا - مقدمة

١ - عُقد الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. والاجتماع منتدى لرؤساء هيئات المعاهدات يقون من خلاله على اتصال وفي حوار فيما بينهم بشأن القضايا والمشاكل المشتركة، طلبت الجمعية العامة عقده أول مرة في عام ١٩٨٣ في قرارها ١١٧/٣٨. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٠٢/٥٧ أن يقدم إليها تقارير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعاتهم الدورية. وفي الفقرة ٣٨ من القرار ٢٦٨/٦٨، شجعت الجمعية العامة كذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان على السعي إلى تسريع عملية مواءمة نظام هيئات المعاهدات من خلال مواصلة تعزيز الدور الذي يضطلع به رؤساؤها فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، بما في ذلك ما يتصل بصياغة الاستنتاجات المتعلقة بالمسائل المرتبطة بأساليب العمل والمسائل الإجرائية، ومن خلال الإسراع بتعميم الممارسات والمنهجيات الجيدة على جميع هيئات المعاهدات وكفالة الاتساق فيما بينها وتوحيد أساليب عملها.

٢ - وتُعقد اجتماعات رؤساء الهيئات سنويا وبالتناوب بين جنيف ونيويورك والمناطق الإقليمية، بوجه عام، عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٩. وعُقد اجتماع عام ٢٠١٦ في نيويورك بتوصية من رؤساء الهيئات بالنظر إلى تحضير الأمين العام حينها لموافاة الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، بأول تقرير عن تنفيذ القرار ٢٦٨/٦٨، بعنوان "حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان" (A/71/118)، ضمن التقارير التي ستقدم كل سنتين في هذا الشأن.

٣ - وشكلت الوثائق التالية الإطار الذي جرت ضمنه وقائع الاجتماع:

(أ) جدول الأعمال المؤقت والشروح (HRI/MC/2016/1)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة بشأن تقديم الدول الأطراف التقارير في وقتها وتأخرها في تقديمها وعدم تقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان (HRI/MC/2016/2)؛

(ج) ورقة معلومات أساسية غير رسمية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة^(١).

ثانياً - تنظيم الاجتماع

٤ - حضر الاجتماع رؤساء الهيئات التالية: أناستازيا كريكلي، لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ ووليد السعدي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وفايان سالفيو، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ ويوكو هاياشي، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وبنيام داويت مزور، لجنة حقوق الطفل؛ وخوسيه بريانتيس، اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وينس مودفع، لجنة مناهضة التعذيب؛ ومالكولم إفانس، اللجنة الفرعية لمنع التعذيب؛ وماريا سوليداد سيسترناس ريبس، اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإيمانويل ديكو، اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري.

٥ - قام إبراهيم سلامة، مدير شعبة معاهدات حقوق الإنسان في مفوضية حقوق الإنسان، بافتتاح الاجتماع ورحب برؤساء الهيئات. وأدلى باولو ديفيد، رئيس قسم بناء القدرات وموآمتها في شعبة معاهدات حقوق الإنسان التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، ببيان أبرز فيه أن اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات لعام ٢٠١٦ يتزامن مع الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومع موافاة الأمين العام الجمعية العامة بالتقرير الأول ضمن التقارير التي ستقدم كل سنتين عن تنفيذ هذا القرار ٦٨/٢٦٨. وقال أيضاً إن الاجتماع السنوي فرصة لرؤساء الهيئات ليتباحثوا في دورهم القيادي في تيسير المواءمة بين أساليب عمل هيئات المعاهدات لما فيه مصلحة أصحاب الحقوق، وفق ما دعت إليه الجمعية العامة في القرار ٢٦٨/٦٨.

٦ - وانتقل السيد ديفيد بعد ذلك إلى انتخاب أعضاء المكتب، مشيراً إلى قائمة قدمتها مفوضية حقوق الإنسان بأسماء رؤساء الاجتماعات السنوية سابقاً ونواهم. واستناداً إلى مبدأ التناوب، انتُخب السيد سالفيو، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، رئيساً مقرراً

(١) انظر الصفحة الشبكية للاجتماع السنوي لرؤساء هيئات المعاهدات على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان. الصفحة متاحة على الرابط: <http://ohchr.org/Ar/HRBodies/AnnualMeeting/Pages/MeetingChairpersons.aspx>.

للاجتماع الثامن والعشرين، وانتُخب السيد السعدي، رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نائبا للرئيس بالتركية.

٧ - ورحب الرئيس المنتخب في بيانه الافتتاحي بالرؤساء الثلاثة المعينين حديثا في أول حضور لهم في اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات. وأعرب عن التزامه بالحفاظ على روح الزمالة والالتزام والقيادة التي طبعت اجتماعات رؤساء الهيئات في السنوات السابقة. وأشار رئيس الاجتماع الثامن والعشرين أيضا إلى أن رؤساء الهيئات يجتمعون لأول مرة في نيويورك منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٦٨/٦٨ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن مكان انعقاد الاجتماع يتيح لرؤساء الهيئات فرصة فريدة للتعريف بأعمال هيئات المعاهدات في مقر الأمم المتحدة لدى الدول ولتعزيز الشراكة التي تجمعهم مع كيانات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني.

٨ - وعقب إقرار جدول الأعمال المؤقت وشروحه وبرنامج العمل، توجه الرئيس المنتخب بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته على ما أبداه من اقتدار والتزام طيلة السنة الماضية، ودعاه إلى الإدلاء ببيان. وشدد الرئيس المنتهية ولايته، السيد ديكو، على مسؤولية هيئات المعاهدات باعتبارهم أوصياء على المعاهدات التي يقومون برصدها، علاوة على كونهم ضامنين للاتساق في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال إن ضرورة التصديق العالمي تضع هيئات المعاهدات في الصميم من نظام حماية حقوق الإنسان، وأشار إلى مسؤولية الأمين العام عن تزويد هيئات المعاهدات بما يلزمها من موظفين ووسائل مادية لتضطلع بمهامها. ثم أعطى السيد ديكو عرضا عاما للنتائج التي أسفر عنها الاجتماع السابق لرؤساء الهيئات في سان خوسيه، كوستاريكا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقال إنه قدم للدول إحاطة في الموضوع في اجتماع غير رسمي نظمته البعثتان الدائمتان لكوستاريكا وسويسرا في جنيف. وقد لاحظ رؤساء الهيئات في اجتماعهم السابع والعشرين باهتمام كبير الدعوة التي وجهها وزير خارجية كوستاريكا إلى الأوساط الأكاديمية لتسهم بفعالية في الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠٢٠ لنظام هيئات المعاهدات.

٩ - وأشار السيد ديكو إلى أن رؤساء الهيئات أقروا، في إطار تناولهم لأساليب العمل ضمن فعاليات اجتماعهم السابع والعشرين، المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهيب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية). وبذلك، يكونون قد أرسلوا إشارة قوية مفادها أن تخويف من يتعاون مع هيئات المعاهدات من الأفراد والجماعات أمر غير مقبول. فبعد أن اعتمدت المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية) في عام ٢٠١٢، صارت مبادئ سان خوسيه

التوجيهية صكا سياساتيا رئيسيا آخر يعزز نظام هيئات المعاهدات ويضمن الحماية الواجبة لجميع الجهات التي تتعاون مع هذا النظام. وأعرب السيد ديكو عن أمله في أن تبادر هيئات المعاهدات الثلاث التي لم تعتمد بعد مبادئ سان خوسيه التوجيهية إلى اعتماد هذه المبادئ.

١٠ - واعتمد رؤساء الهيئات أيضا في اجتماعهم الذي عُقد في سان خوسيه بيانا بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في وقت حاسم من عملية المفاوضات، منادين في بيانهم بوضع إطار قوي للمساءلة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تُدرج فيه معلومات من هيئات المعاهدات. وسلط السيد ديكو الضوء على المقترحات المقدمة من رؤساء هيئات المعاهدات لتعزيز تعاون هيئات المعاهدات مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان باعتبار هذا التعاون من النتائج الرئيسية لاجتماع رؤساء الهيئات السابق، وبالنظر إلى كون هذا التعاون قد بدأ بالفعل يؤتي نتائج عملية.

١١ - وفي الأخير، قال السيد ديكو إن تزايد الاعتراف بالدور الذي تضطلع به هيئات المعاهدات تزايد معه المسؤولية الملقاة على عاتق جميع هيئات المعاهدات لجعل النظام أكثر انفتاحا وتماسكا وانسجاما. فإنه من الضروري أن يواصل رؤساء الهيئات الاضطلاع بدور رائد في زيادة الاتساق في النظام، من خلال تعميم الممارسات الجيدة ومواءمة أساليب عمل هيئات المعاهدات سيرا على هدي روح قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨.

ثالثا - امتثال الدول الأطراف للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير

١٢ - كان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمانة العامة بشأن تقديم التقارير في وقتها والتأخر في تقديمها وعدم تقديمها من الدول الأطراف إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وكان رؤساء الهيئات قد قرروا في اجتماعهم الخامس والعشرين إدراج هذا الموضوع كبنء دائم في جدول أعمال اجتماعهم السنوي.

١٣ - ولاحظ رؤساء الهيئات أن مسألة التأخر في تقديم التقارير وعدم تقديمها من الدول الأطراف تقوض بشكل خطير فعالية نظام هيئات المعاهدات. ولاحظ عدد من رؤساء الهيئات، في هذا الصدد، أن الممارسة التي تتبعها بعض هيئات المعاهدات والمتمثلة في النظر في حالة الدول الأطراف حتى دون وجود تقرير، ممارسة إيجابية. فإن عددا من الدول الأطراف ما إن يصلها إخطار بأنه سيُنظر في حالتها حتى دون وجود تقرير، تطلب إمهاها وتقدم تقاريرها. وذهب رؤساء الهيئات إلى أنه في حالة إجراء استعراض في غياب تقرير من الدولة الطرف، ينبغي تشجيع الدولة الطرف على تعيين وفد للمشاركة في الحوار البناء. وناقش رؤساء الهيئات أيضا الإجراء المبسط لتقديم التقارير هل يمكن أن يكون وسيلة لمعالجة مشكلة

التأخر في تقديم التقارير وعدم تقديمها، وأوصوا في هذا الصدد بأن تقوم هيئات المعاهدات بمواءمة إجراءاتها عند الاقتضاء.

١٤ - وناقش رؤساء الهيئات أيضا أهمية إبلاغ الجمعية العامة بأسماء الدول التي تتأخر في تقديم التقارير أو لا تقدمها بهدف تذكير جميع الدول بالتزامها القانوني بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ورحب رؤساء الهيئات بالمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية التي يقدمها برنامج مفوضية حقوق الإنسان لبناء قدرات هيئات المعاهدات، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، باعتباره أداة هامة لزيادة الامتثال لمطلب تقديم التقارير، لا سيما عندما توجد معوقات شديدة لقدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير.

رابعا - اعتمادُ هيئات المعاهدات وتنفيذها للمبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)

١٥ - اعتمد رؤساء الهيئات، في اجتماعهم السنوي الرابع والعشرين المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية) (A/67/22 و Corr.1، المرفق الأول)، وأوصوا بإلحاح بأن تسارع كل هيئة من هيئات المعاهدات إلى اعتمادها.

١٦ - وقدم رئيس كل هيئة لحة عامة عن تفعيل مبادئ أديس أبابا التوجيهية في عمل هيئته وتحدثوا عن الممارسات الراهنة الرامية إلى إعمال مبادئ استقلال وحياد أعضاء هيئات المعاهدات، مثل عدم مساهمة أعضاء هيئات المعاهدات في التحضير للحوار البناء وعدم مشاركتهم فيه، وفي صياغة واعتماد الملاحظات الختامية، وكذلك في دراسة البلاغات المرتبطة بالبلد أو البلدان التي يحملون جنسيتها.

١٧ - وأشار رؤساء الهيئات أيضا إلى أن تضارب المصالح، حقيقيا كان أو متصورا، وتحديات متطلبات الاستقلال والحياد قد تنتج عن عوامل أخرى غير الجنسية التي يحملها أعضاء هيئات المعاهدات ومكان إقامتهم. ولذلك، فإن إجراء تحليل دقيق لمشاركة أي عضو في مختلف المراحل التي تمر منها عملية تقديم التقارير أمر ضروري لكفالة عدم المساس بالحياد الحقيقي والمتصور لأعضاء هيئات المعاهدات.

١٨ - وأشار عدد من رؤساء الهيئات إلى أن الدول الأطراف هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان استقلال وحياد أعضاء هيئات المعاهدات على مستوى انتخاب هؤلاء

وترشيحهم. وفي هذا السياق، دعا رؤساء الهيئات من جديد إلى امتناع الدول عن ترشيح أو انتخاب أشخاص في هيئات المعاهدات قد تسبب الطبيعة السياسية لانتمائهم إلى السلطة التنفيذية للدولة المعنية المساس باستقلالهم وحيادهم.

خامسا - اعتماد هيئات المعاهدات وتنفيذها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)

١٩ - قرر رؤساء الهيئات في اجتماعهم السادس والعشرين أن يضعوا ويعتمدوا في اجتماعهم السابع والعشرين سياسة مشتركة لهيئات المعاهدات لمناهضة الأعمال الانتقامية (انظر A/69/285، الفقرة ١١١). وأقر رؤساء هيئات المعاهدات بالإجماع في اجتماعهم السابع والعشرين المبادئ التوجيهية لمكافحة التخويف والأعمال الانتقامية (مبادئ سان خوسيه التوجيهية) (HRI/MC/2015/6)، وأوصوا بأن تعتمد جميع هيئات المعاهدات .

٢٠ - وبحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، كانت سبع من هيئات المعاهدات قد اعتمدت مبادئ سان خوسيه التوجيهية. ولم تعتمد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بعد المبادئ التوجيهية، في حين أحاطت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة علما، في مقررها 61/II، بالمبادئ التوجيهية وقررت مواصلة النظر فيها بغرض تكييفها وتطويرها بحيث تلائم على أفضل وجه سياق هذه الهيئة وولايتها وخبرتها الخاصة (انظر A/71/38).

٢١ - وقدم رؤساء هيئات المعاهدات التي اعتمدت مبادئ سان خوسيه التوجيهية لمحمة عامة عن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية كل في الهيئة التي يرأسها. وبعد ذلك رحب رؤساء الهيئات بتعيين المقرر/المقررين أو المنسق/المنسقين المعنيين بالأعمال الانتقامية في كل هيئة من هيئات المعاهدات. وفي ضوء قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨ الذي شجع هيئات المعاهدات على مواصلة أساليب عملها، قال رؤساء الهيئات إن إقرارهم لمبادئ سان خوسيه التوجيهية مسألة إجرائية الهدف منها تنسيق العمل الذي يقوم به نظام هيئات المعاهدات في التصدي لأعمال التهريب أو الانتقام التي تستهدف من يتعاون مع هيئات المعاهدات من الأفراد والجماعات. وأشار رؤساء الهيئات إلى أن المبادئ التوجيهية لا تنشئ أي التزامات إضافية على الدول ولا ينبغي تفسيرها بما يفيد إقامة إجراءات جديدة لتقديم الشكاوى. وإن مجرد أخذ الدول الأطراف على عاتقها الالتزام بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والتعاون معها يحظر عليها

ممارسة أعمال التهريب أو الانتقام. وأشار عدد من رؤساء الهيئات إلى أن بعض الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان تنص صراحة على هذا الالتزام^(٢).

٢٢ - وأشار رؤساء الهيئات أيضا إلى أن أعضاء هيئات المعاهدات يمكن أن يتعرضوا للأعمال الانتقامية. ولذلك فهم يرون أن الحماية التي توفرها مبادئ سان خوسيه التوجيهية تشمل أعضاء هيئات المعاهدات أيضا.

سادسا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ المتعلق بتدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان

ألف - الوثيقة الأساسية الموحدة

٢٣ - بحث رؤساء الهيئات إمكانية متابعة نظام هيئات المعاهدات للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ التي شجعت فيها الجمعية العامة الدول الأطراف على النظر في تقديم وثيقة أساسية موحدة وتحديثها، حسب الاقتضاء، باعتبارها وثيقة شاملة أو على شكل إضافة للوثيقة الأصلية، واضعة في اعتبارها التطورات الأخيرة الحاصلة في الدولة الطرف المعنية، وشجعت أيضا في هذا الصدد هيئات معاهدات حقوق الإنسان على مواصلة تبيان مبادئها التوجيهية القائمة بشأن الوثيقة الأساسية الموحدة بطريقة واضحة ومتسقة.

٢٤ - وعُرض على رؤساء الهيئات الإحصاءات المتعلقة بالوثائق الأساسية الموحدة المقدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: منذ اعتماد المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالوثيقة الأساسية الموحدة في عام ٢٠٠٦، قدمت ٩٢ دولة من الدول الأطراف وثيقة أساسية موحدة^(٣). ومن بين الدول الأطراف التي قدمت أكثر من وثيقة أساسية موحدة واحدة، هناك ست دول فعلت قامت بذلك على شكل إضافة فيها تحديث للوثيقة السابقة.

٢٥ - وأعرب رؤساء الهيئات عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتقديم وتحديث الوثيقة الأساسية الموحدة لكي تستخدمها هيئات المعاهدات. وناقشوا إلى أي مدى

(٢) بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

(٣) بالنسبة للدول التي قدمت وثيقتين أساسيتين موحدين أو أكثر بعد عام ٢٠٠٦، لا يتم احتساب سوى مرة واحدة فقط.

تستخدم كل هيئة من هيئات الوثيقة الأساسية الموحدة في الإعداد لاستعراض الدولة الطرف وأثناء الاستعراض. وبعد مناقشة عدة خيارات، اتفق رؤساء الهيئات على أن الوقت لم يكن بعد لتعديل المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بالوثيقة الأساسية الموحدة، لا سيما بالنظر إلى أن الجمعية العامة ستجري في عام ٢٠٢٠ استعراضاً لنظام هيئات المعاهدات. وبدلاً من ذلك، قرروا تشجيع الدول الأطراف على تبسيط الوثيقة الأساسية الموحدة التي تقدمها وجعلها مقتضبة ومركزة. وأوضح رؤساء الهيئات أيضاً أنه ينبغي تشجيع الدول الأطراف على القيام بانتظام بتحديث المعلومات المقدمة في الوثيقة الأساسية الموحدة والاستفادة من إمكانية تقديم إضافة إلى وثيقتها الأساسية الموحدة القائمة وذلك على النحو المذكور في القرار ٢٦٨/٦٨.

باء - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨

٢٦ - في الفقرة ٤٠ من قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، كل سنتين، تقريراً شاملاً عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان والتقدم الذي أحرزته في زيادة الكفاءة والفعالية في عملها، بما في ذلك عدد التقارير المقدمة والمستعرضة من جانب اللجان، والزيارات التي أجريت، والبلاغات الفردية الواردة والمستعرضة، حسب الاقتضاء، وحالة الأعمال المتراكمة، وجهود بناء القدرات والنتائج التي تحققت، فضلاً عن الحالة فيما يتعلق بالتصديقات، وزيادة التقارير وتخصيص الوقت للاجتماعات والمقترحات المتعلقة بالتدابير، بما في ذلك على أساس المعلومات والملاحظات الواردة من الدول الأعضاء، من أجل تعزيز مشاركة جميع الدول الأطراف في الحوار مع هيئات المعاهدات.

٢٧ - وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، كان من المفروض أن تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات بشأن التقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين للنظر فيه. وأعرب رؤساء الهيئات عن أسفهم لاقْتِصَارِ القرار ٢٦٨/٦٨ على أداء نظام هيئات المعاهدات، الأمر الذي ليس مجرد مسألة تقنية، وشجعوا الجمعية العامة وجميع أصحاب المصلحة على النظر في درجة تنفيذ توصيات وقرارات هيئات المعاهدات على الصعيد الوطني.

٢٨ - ورحب رؤساء الهيئات بجميع المبادرات الرامية إلى جمع الأفكار في ضوء استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات المنصوص عليه في الفقرة ٤١ من القرار ٢٦٨/٦٨، وأوضحوا في الوقت نفسه ضرورة طلب آراء هيئات المعاهدات ورؤسائها خلال جميع هذه

العمليات. وفي هذا السياق، دعا بعض رؤساء الهيئات إلى دراسة شاملة للطريقة التي تعمل بها هيئات المعاهدات وإمكانية تحسين فعاليتها.

سابعاً - تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات

٢٩ - عُرضت على الاجتماع ثلاث وثائق غير رسمية^(٤) أعدت لتيسير نظر رؤساء الهيئات في هذا البند من جدول الأعمال:

(أ) ورقة معلومات أساسية غير رسمية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بخصوص تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تتضمن لمحة عامة عن الممارسات الحالية لهيئات المعاهدات في التفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ب) ورقة معلومات أساسية من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أعدت بطلب من السيد ديكو، الرئيس السابق للاجتماع السنوي لرؤساء هيئات المعاهدات؛

(ج) ورقة داخلية مقدمة من السيد سالفبولي، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، حول تحسين العلاقة بين هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٠ - وأجرى رؤساء هيئات المعاهدات حواراً مع بياتي رودولف، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن استنتاجات واقتراحات التحالف الرامية إلى تعزيز تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات. وكان التحالف قد أجرى استبياناً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق من أجل تحديد التجارب والتحديات المتبقية وورد ٣٨ رداً على الاستبيان. وأعدت التحالف ورقة المعلومات الأساسية على أساس الدراسة الاستقصائية.

٣١ - وأكدت السيدة رودولف التعاون الطويل الأمد والمثمر بين هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها التكميلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبينت أيضاً الإمكانيات المتاحة حالياً لتعاون المؤسسات

(٤) يمكن الاطلاع على الورقتين الأوليين على صفحة الاجتماع السنوي لرؤساء هيئات المعاهدات على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ohchr.org/EN/HRBodies/AnnualMeeting/Pages/MeetingChairpersons.aspx

الوطنية لحقوق الإنسان مع كل واحدة من هيئات المعاهدات، بما في ذلك إمكانية التحدث بشكل رسمي أثناء الجلسة العلنية مع الدولة الطرف في بعض من هيئات المعاهدات. ووصفت أيضا الطرق التي ساهمت بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل هيئات المعاهدات، مثل مساعدتها على صياغة توصيات محددة الأهداف، وتقديم مذكرات أصدقاء المحكمة، ومتابعة الملاحظات الختامية والاستفسارات والبلاغات الفردية، الأمر الذي أسهم في تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وأفادت أن الدراسة الاستقصائية بينت أن هناك حاجة إلى مواءمة أساليب عمل هيئات المعاهدات، آخذة في الاعتبار الاختلافات في الولايات المنوطة بها .

٣٢ - وشجعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار الدراسة الاستقصائية، جميع هيئات المعاهدات على مراعاة المركز المستقل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمثل لمبادئ باريس، والدور الخاص الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والولاية القانونية المنوطة بها في مجال حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها في عملية رصد المعاهدات. وردا على استفسار بشأن نظام الاعتماد لدى التحالف، أشارت السيدة رودولف إلى أن التحالف قام في السنوات الأخيرة، عن طريق لجنته الفرعية المعنية بالاعتماد، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتعزيز نظام الاعتماد لديه ليصبح عملية قوية وشفافة ونزيهة. فقد تم على سبيل المثال استعراض وتنويع مصادر المعلومات التي يُستند إليها لتقييم مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس.

٣٣ - ورحب التحالف العالمي بإقرار رؤساء هيئات المعاهدات لمبادئ سان خوسيه التوجيهية وبعتمادها من جانب هيئات المعاهدات. وأعرب التحالف عن اهتمامه بمواصلة استكشاف سبل حماية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات التهديد أو الانتقام. وشددت السيدة رودولف على أن هذه الهيئات تؤدي دورا هاما في معالجة حالات الأعمال الانتقامية، بما فيها تلك التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٤ - واقترح رئيس الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات مواصلة بحث مسألة مواءمة تعاون هيئات المعاهدات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لرؤساء الهيئات.

ثامنا - سبل الانتصاف

٣٥ - كان معروضا على الاجتماع وثيقة غير رسمية داخلية أعدها السيد سالفبولي لتيسير نظر رؤساء الهيئات في بند جدول الأعمال المعنون "تحديد التعويضات في إجراء البلاغات الفردية".

٣٦ - وناقش رؤساء هيئات المعاهدات سبل الانتصاف في سياق البلاغات الفردية، وقدم كل واحد منهم إفادة بشأن اجتهاد الهيئة التي يرأسها، فظهر أن ثمة تباينا سواء في المصطلحات المستخدمة أو في التدابير التي توصي هيئات المعاهدات باتخاذها.

٣٧ - واتفق الرؤساء على الحاجة إلى المقارنة بين اجتهادات هيئات المعاهدات بهدف استخلاص الممارسات الجيدة وحصر جميع سبل الانتصاف التي يمكن أن تُمثدي بها هيئات المعاهدات في قراراتها، بما في ذلك تدابير رد الحقوق، والتعويض النقدي، وتدابير التأهيل، وتدابير الترضية، و ضمانات عدم التكرار.

تاسعا - التحقيقات: دواعي السرية في مقابل العلنية

٣٨ - نظرا لإرساء عدد من إجراءات التحقيق الجديدة في الآونة الأخيرة، تبادل رؤساء الهيئات الخبرات والممارسات المتعلقة بالطابع السري لإجراءات التحقيق. فالأمر الذي يدفع إلى فتح تحقيق هو ورود معلومات موثوقة تدل على وقوع انتهاكات جسيمة أو منهجية لحقوق الإنسان. ويمكن للهيئة المعنية من هيئات المعاهدات أن تفتح تحقيقا وتقوم بزيارة قطرية وتصدر تقريراً تضمنه استنتاجاتها.

٣٩ - وناقش الرؤساء صعوبة الحفاظ على سرية القرار المتعلق بفتح تحقيق بسبب ما يجتذبه هذا التحقيق عادة من اهتمام ومتابعة في الأوساط العامة. واتفق الرؤساء عموما على أن جميع هيئات المعاهدات ينبغي لها أن تحافظ على السرية المطلقة طوال الإجراءات، ولكن الكشف العلني عن النتائج التي تتوصل إليها هيئات المعاهدات، في شكل من الأشكال وفي نهاية إجراءات التحقيق (بعد الحوار مع الدول)، أمر أساسي لضمان اتباع نهج يركز على الضحايا.

عاشرا - المشاورات

ألف - التشاور مع الدول الأطراف

٤٠ - في الفقرة ٣٩ من القرار ٢٦٨/٦٨، شجعت الجمعية العامة هيئات معاهدات حقوق الإنسان على تعزيز إمكانيات التفاعل خلال الاجتماعات السنوية لرؤساء هيئات المعاهدات مع الدول الأطراف في جميع معاهدات حقوق الإنسان التي تعقد في جنيف ونيويورك، بغية تهيئة منتدى لحوار تفاعلي مفتوح ورسمي.

٤١ - وأجرى الرؤساء مشاورات مع الدول الأطراف في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقدم رئيس الاجتماع الثامن والعشرين لهيئات المعاهدات في بيانه الاستهلالي عرضا عاما للمواضيع التي يتناولها اجتماع الرؤساء. وأعرب عن شكره للدول على الدعم المقدم إلى نظام هيئات المعاهدات من خلال قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨. وذكر أن هيئات المعاهدات تتحمل عبئا ثقيلا، بما في ذلك ٢٠ أسبوعا إضافيا من أوقات الاجتماعات ناجمة عن القرار الذي رحبت به هيئات المعاهدات. وضرب مثلا بالإجراء المبسط لتقديم التقارير، وأكد أنه يجري إحراز تقدم أيضا في مجال أساليب العمل. ثم حدد عددا من التحديات الماثلة أمام نظام هيئات المعاهدات، بما في ذلك الخفض الذي طال في عام ٢٠١٤ الدعم الذي تقدمه مفوضية حقوق الإنسان إلى شعبة المعاهدات في شكل خفض لعدد الموظفين الممولين من خارج الميزانية، وزيادة عدد الشكاوى الواردة، ووضع حد أقصى لعدد الكلمات في الوثائق. وأشار الرئيس إلى أنه في عام ٢٠١٥، حلت الذكرى السنوية الخمسون للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنه في عام ٢٠١٦، مرت ١٠ سنوات على اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ثم أخذ رئيس كل هيئة من هيئات المعاهدات الكلمة ليقدم الهيئة التي يمثلها.

٤٢ - وفي تبادل الآراء الذي أعقب ذلك، أعربت العديد من الدول عن دعمها القوي لعمل هيئات المعاهدات، وأعربت عن تقديرها للتوجيه الذي تقدمه من خلال الملاحظات الختامية. ورحبت جميع الدول التي أخذت الكلمة أيضا بالفرصة السانحة للتفاعل مع رؤساء الهيئات عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ في عام ٢٠١٤. وأعرب العديد من ممثلي الدول عن الأمل في أن تتجدد فرصة الحوار في نيويورك في اجتماعات الرؤساء في المستقبل، وأعربوا عن التزامهم المستمر إزاء نظام هيئات المعاهدات في الجمعية العامة.

٤٣ - وأعرب العديد من المتكلمين عن اهتمامهم الشديد بتنفيذ القرار ٢٦٨/٦٨، وقالوا إنهم يتطلعون إلى التقرير الأول للأمين العام لفترة السنتين الذي سيقدم إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وسأل عدة متكلمين رؤساء الهيئات عن آرائهم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٦٨/٦٨. وطُرحت أسئلة محددة بشأن الاتساق في أساليب عمل هيئات المعاهدات، ولا سيما فيما يتعلق بطرائق تنفيذ الإجراءات المبسط لتقديم التقارير، والوقت المخصص في الحوار البناء لأعضاء هيئات المعاهدات ووفود الدول الأطراف، والطابع العملي للملاحظات الختامية وطولها، واستخدام هيئات المعاهدات للوثيقة الأساسية الموحدة. ورحبت الدول باعتماد هيئات المعاهدات للإجراءات المبسطة لتقديم التقارير، ودعت إلى توزيع وقت التحدث أثناء الحوار البناء على نحو متوازن يسمح للدول بالرد على جميع الأسئلة المطروحة من أعضاء هيئات المعاهدات.

٤٤ - وذهبت بعض الدول إلى أن عددا من أهداف القرار ٢٦٨/٦٨ لم تتحقق بعد، وأشارت بشكل محدد إلى إضافة مناقشة عامة إلى جدول أعمال مؤتمرات الدول الأطراف وضمان الاتساق في جودة استعراض الدول الأطراف. وأعربت بعض الدول عن القلق إزاء طلبات المعلومات الموجهة إلى الدول من هيئات المعاهدات خارج استعراض الدولة الطرف. وفي ضوء العدد المتزايد من الشكاوى الفردية، أثرت أيضا مسألة كيفية تعزيز فعالية هيئات المعاهدات في دراسة الشكاوى الفردية.

٤٥ - وكان إقرار رؤساء الهيئات للمبادئ التوجيهية للتصدّي لأعمال التهيب أو الانتقام في سان خوسيه في حزيران/يونيه ٢٠١٥ موضوعا للعديد من البيانات. فبينما شدد بعض المتكلمين على أهمية ضمان تعامل جميع أصحاب المصلحة مع هيئات المعاهدات دون خوف من التهيب أو الانتقام، ذهب ممثلو بعض الدول إلى أن رؤساء الهيئات قد وسعوا من ولايتهم بإقرارهم مبادئ سان خوسيه التوجيهية وأن المبادئ التوجيهية قد أنشأت التزامات جديدة على الدول من خلال إنشاء آلية جديدة لتقديم الشكاوى. وشدد هؤلاء الممثلون أيضا على أنه لم تُلتزم أي إسهامات من الدول في صياغة المبادئ التوجيهية وأن عملية بلورتها لم تكن مفتوحة أو شفافة.

٤٦ - وأوضح رؤساء هيئات المعاهدات أن اجتماع الرؤساء لم يتجاوز ولايته بإقرار مبادئ سان خوسيه، لأن قرار اعتماد المبادئ التوجيهية لا يزال بيد كل هيئة من هيئات المعاهدات. وذكر رؤساء الهيئات كذلك أن عدة معاهدات تتضمن أحكاما صريحة تبين مسؤولية الدول الأطراف في ضمان ألا يتعرض الأفراد الخاضعون لولايتها لأي شكل من أشكال سوء المعاملة أو التهيب نتيجة اتصاهاهم بهيئة المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد

رؤساء الهيئات أن إقرارهم لمبادئ سان خوسيه التوجيهية يتعلق بأمر إجرائي يعالج مسألة منهجية وعملية متصلة بأساليب العمل وليست له دوافع سياسية. وأكدوا أن المبادئ التوجيهية لا تشكل معياراً قانونياً جديداً، وإنما تسعى فقط إلى مواءمة الممارسات وتحقيق الاتساق في استجابة هيئات المعاهدات للأعمال الانتقامية، الأمر الذي يجعل نظام هيئات المعاهدات أكثر سلاسة وفعالية انسجاماً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ الذي شجع على ذلك. وأخيراً، أُشيرَ إلى أن المبادئ التوجيهية تحبذ الحل الدبلوماسي لحالات الانتقام.

٤٧ - ومع الإشارة إلى الفقرة ٤١ من القرار ٢٦٨/٦٨ التي تدعو فيها الجمعية العامة إلى استعراض جميع التدابير المتخذة في موعد لا يتجاوز ست سنوات من تاريخ اتخاذ القرار، استفسرت عدة دول عن رؤية رؤساء هيئات المعاهدات إزاء زيادة تحسين النظام في ضوء الاستعراض الذي يُجرى في عام ٢٠٢٠، والكيفية التي يمكن من خلالها كفالة استدامة هيئات المعاهدات. وذهبت عدة دول إلى أنه من الضروري إلقاء نظرة جديدة على نظام هيئات المعاهدات. وأعربت بعض الدول عن القلق إزاء الازدواجية في عمل هيئات المعاهدات. وفي حين رحب البعض بدور رؤساء الهيئات في إقرار المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)، ذهب آخرون إلى أن استقلال وحياد هيئات المعاهدات وأعضائها لم يتحققا بالكامل بعد. ورفض رؤساء الهيئات بقوة ادعاء من يقول إن أعضاء هيئات المعاهدات يفتقرون إلى الحياد.

٤٨ - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى التبرع الذي قدمه إلى مفوضية حقوق الإنسان للقيام ببيت الجلسات العلنية لهيئات المعاهدات على الإنترنت، وهو مشروع تجريبي تقرر أن يبدأ في عام ٢٠١٦ وينتهي في عام ٢٠١٧. وذكرت سويسرا أنها تدعم منبر هيئات المعاهدات في أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان باعتباره وسيلة لتعزيز التعاون الثنائي بين هيئات المعاهدات. كما أفادت بشأن دعمها لمنبر أكاديمي تنسقه أكاديمية جنيف لجلب أفكار جديدة لمستقبل نظام هيئات المعاهدات في ضوء الاستعراض الذي سيجري للنظام في عام ٢٠٢٠.

٤٩ - ورحبت عدة دول ببرنامج مفوضية حقوق الإنسان لبناء قدرات هيئات المعاهدات، واستفسرت أيضاً عن طلب الدول على المساعدة التقنية لتيسير تقديم الدول الأطراف تقاريرها إلى هيئات المعاهدات، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة. وأكد تبادل الآراء الذي أجرته الدول مع رؤساء الهيئات ضرورة التطبيق العالمي للمعاهدات، وتناول أيضاً مسألة الكيفية التي يمكن بها تحقيق التصديق العالمي، ونوقشت الممارسات الجيدة التي تهدف إلى زيادة التصديقات. وعلاوة على ذلك، سُئل رؤساء الهيئات عما إذا كانت هيئات

المعاهدات تخطط للقيام بمساهمة مشتركة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك مثلا من خلال تعليق عام مشترك.

٥٠ - وأعرب رئيس اجتماع رؤساء الهيئات عن الشكر للدول على الحوار والروح البناءة. وأعرب عن الأمل في أن ينعكس التأيد الذي جرى الإعراب عنه لنظام هيئات المعاهدات في اللجنة الثالثة واللجنة الخامسة والجمعية العامة.

باء - التشاور مع آليات البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

٥١ - أقر رؤساء الهيئات في اجتماعهم السابع والعشرين بالتكامل بين النظام الدولي لهيئات معاهدات حقوق الإنسان وآليات البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز معايير حقوق الإنسان، وقدموا مقترحات إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لتعزيز التعاون بين النظامين (انظر A/70/302، المرفق الثاني). وشملت المقترحات التشجيع المتبادل على التصديق؛ والتعاون في مجال الشكاوى الفردية؛ والتعاون المواضيعي في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي؛ واستفادة كل طرف من اجتهاد الطرف الآخر؛ والإسهام في استعراض الدول الأطراف؛ والقيام بمبادرات مشتركة في مجال الدعوة؛ وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الحماية من الأعمال الانتقامية للأفراد والجماعات ممن يتعاونون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٥٢ - وفي إطار متابعة هذه المقترحات، عقد رؤساء هيئات المعاهدات حوارا مع رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، جيمس كابايارو. وبدأ رؤساء الهيئات بالإعراب عن قلقهم إزاء الأزمة المالية التي تؤثر على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وأعربوا عن تضامنهم مع اللجنة ومع أمانتها. وقال السيد كابايارو إن منظومة حماية حقوق الإنسان بكاملها ستكون عرضة للتهديد إذا آلت تلك الهيئة الإقليمية لحقوق الإنسان إلى الزوال.

٥٣ - ثم قدم السيد كابايارو لمحة عامة عن المواضيع المطروحة حاليا للمناقشة أمام اللجنة: حقوق الأطفال والمراهقين في وسائط الإعلام؛ وآليات الحماية الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والفقر؛ والعنف في ممارسات الشرطة. وأعرب أيضا عن القلق إزاء تزايد عدد الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكتين.

٥٤ - وجرى إبراز الإجراءات الملموسة التي اتخذتها هيئات المعاهدات في العام الماضي لتعزيز التعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وشملت هذه الإجراءات تبادل الاجتهادات والتحليلات؛ والاتصالات الثنائية بشأن المسائل المواضيعية؛ والبيانات الصحفية المشتركة؛ وتعيين مراكز تنسيق للتعاون في بعض

هيئات المعاهدات؛ وتبادل الآراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال أساليب العمل. وما زال يمكن إحراز مزيد من التقدم، وذلك على سبيل المثال في الإحالات المرجعية إلى قرارات كل منهما وفي تعظيم أثر القرارات والتوصيات الصادرة عن كل من النظامين. وناقش رئيس اللجنة أيضا مع رؤساء هيئات المعاهدات التحدي المشترك المتمثل في معالجة الحجم الكبير والمتزايد من الشكاوى الفردية.

٥٥ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمد رؤساء هيئات المعاهدات بيانا صحفيا بالاشتراك مع لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الأزمة المالية التي تواجهها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ودعوا جميع الحكومات والجهات المعنية بحقوق الإنسان في الأمريكتين إلى تقديم التمويل اللازم لإنقاذ اللجنة (انظر المرفق الثاني).

جيم - التشاور مع منظمات المجتمع المدني

٥٦ - اجتمع رؤساء الهيئات مع منظمات المجتمع المدني لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز عمل هذه المنظمات مع هيئات المعاهدات في سياق استعراض الدول الأطراف، وللمناقشة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني على الصعيد الوطني في متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وورد أيضا عدد من التقارير الخطية من منظمات المجتمع المدني.

٥٧ - وشجعت تسع من منظمات المجتمع المدني في بيان مشترك رؤساء المعاهدات على السعي إلى النشر الواسع النطاق لمذكرة الأمانة العامة التي أعدت لاجتماع رؤساء الهيئات بشأن تقديم التقارير في وقتها والتأخر في تقديمها وعدم تقديمها، كما دعت جميع هيئات المعاهدات التي لا يوجد لديها إجراء مكرس للتعامل مع الدول التي تتأخر في تقديم تقاريرها أو لا تقدم أي تقارير، إلى اعتماد إجراء من هذا القبيل تمشيا مع الممارسات الجيدة القائمة لدى هيئات أخرى من هيئات المعاهدات، ودعت جميع هيئات المعاهدات إلى استعراض الدول في حالة عدم وجود تقرير. كما شجعت جميع هيئات المعاهدات على النظر في إتاحة الإجراءات المبسط لتقديم التقارير سواء بالنسبة للتقارير الأولية أو التقارير الدورية، وعلى القيام بشكل منهجي بطلب عقد اجتماعات مع ممثلي الدول المتأخرة في تقديم التقارير والتي لم تقدم أي تقارير لتعرب لهم عن انشغالها.

٥٨ - ورحب المشاركون باعتماد سبع من هيئات المعاهدات لمبادئ سان خوسيه التوجيهية، وأعربوا عن أملهم في أن تعتمد هيئات المعاهدات المتبقية المبادئ التوجيهية دون مزيد من التأخير. وشددوا أيضا على أهمية قيام هيئات المعاهدات بإجراء تحقيقات فعلية

ومتابعة حالات الانتقام، ودعوا إلى إنشاء قاعدة بيانات مشتركة تُسجل فيها وتُصنف حالات الانتقام، بحيث يتيح ذلك تحسين التنسيق فيما بين هيئات المعاهدات وبين منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وطلبوا أيضا من هيئات المعاهدات أن تتخذ الخطوات اللازمة لتجنب أو التخفيف من حدة ما يعتبرونه مشكلة يُحتمل أن يشكلها حضور منظمات تكون غير حكومية ولكنها مدفوعة من الحكومات في أعمال هيئات المعاهدات، بحيث يؤدي هذا الحضور، حسب ما يُزعم، إلى كشف المدافعين الحقيقيين عن حقوق الإنسان وتعريضهم للخطر.

٥٩ - وفيما يتعلق بأساليب العمل، رحب المشاركون بإقرار رؤساء الهيئات في اجتماعهم السابع والعشرين منهجيةً مشتركة لعملية التشاور بشأن مشاريع التعليقات العامة بوصفها خطوة هامة نحو جعل عمل هيئات المعاهدات أكثر انفتاحا على جميع الجهات صاحبة المصلحة. وبالنظر إلى الممارسة الجيدة المتبعة في بعض هيئات المعاهدات والمتمثلة في نشر ملحوظة على الموقع الشبكي تحدد بوضوح عملية التشاور بشأن كل مشروع من مشاريع التعليقات العامة، طُلب أن تقوم جميع هيئات المعاهدات باعتماد هذه الممارسة.

٦٠ - ورحب المشاركون أيضا ببرنامج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال بناء قدرات هيئات المعاهدات ونشر المفوضية دليلا عمليا بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. ودعا عدة مشاركين أيضا هيئات المعاهدات إلى اعتماد إجراءات المتابعة وتعزيزها.

٦١ - وفيما يتعلق بمسألة البلاغات الفردية، أعرب المشاركون عن ضرورة توضيح دور التدخلات التي تقوم بها أطراف ثالثة في البلاغات الفردية.

٦٢ - ورحب رؤساء الهيئات بالمساهمة القيمة لمنظمات المجتمع المدني في عمل هيئات المعاهدات، ودعوا المجتمع المدني إلى مواصلة المشاركة النشطة في استعراضات الدول الأطراف وإجراءات الشكاوى الفردية، وكذلك في تنفيذ التوصيات والآراء الواردة من هيئات المعاهدات.

دال - التشاور مع كيانات الأمم المتحدة

٦٣ - اجتمع الرؤساء مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، ليلي زروقي. وأقرت المثلة الخاصة للأمين العام أن شراكة متينة قد نشأت على مر السنين بين الولاية المنوطة بها وهيئات المعاهدات، وبخاصة لجنة حقوق

الطفل. وسلطت الضوء على إمكانية زيادة تعزيز هذا التعاون وإضفاء الطابع المنهجي عليه، بما في ذلك ما يتعلق منه بتعميم منظور حقوق الأطفال في اتفاقات السلام.

٦٤ - وأشار ممثلو كيانات الأمم المتحدة المختلفة ووكالاتها المتخصصة إلى تجاربهم في التعاون مع هيئات المعاهدات، ولا سيما إعداد المدخلات اللازمة لإجراء استعراضات الدول الأطراف. فقد سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على دعمها للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وجهودها الرامية إلى بناء قدرة الدول على الاضطلاع بعملية إعداد التقارير. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تنادي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان لتوجيه تنفيذ الدول لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأثيرت مسألة تتعلق بمشاركة هيئات المعاهدات في رصد أهداف التنمية المستدامة. وأفادت اليونيسيف بأنها أعادت توجيه تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل، إذ ترى في خطة عام ٢٠٣٠ فرصة لتعزيز الاتساق بين عمليتي تقديم التقارير. وسلط صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على تقديمه إسهامات في التعليق العام رقم ٢٢ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

٦٥ - وذكر رؤساء الهيئات أن أعضاء هيئات المعاهدات يجدون فائدة جليّة في الإحاطات الشفوية والخطية التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة، وأعربوا عن تشجيعهم لهذه الكيانات على مواصلة المساهمة في استعراضات الدول الأطراف. ومن جهة أخرى، أعرب رؤساء الهيئات عن قلقهم من انعدام المساهمات في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق العمال المهاجرين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٦ - وسلط رؤساء الهيئات الضوء أيضا على أشكال التمييز المتعددة وشجعوا كيانات الأمم المتحدة على أخذها بعين الاعتبار عند العمل مع هيئات المعاهدات. وقالوا، على وجه الخصوص، إن هناك مجالا لتعزيز التحليل الجنساني في أعمال جميع هيئات المعاهدات. وإضافة إلى ذلك، أعرب رؤساء الهيئات عن القلق إزاء ممارسات بعض كيانات الأمم المتحدة المتمثلة في الاستعانة بخبراء استشاريين لإعداد تقارير الدول الأطراف إلى هيئات المعاهدات دون إجراء حوار وطني قائم على المشاركة ودون مشاركة مسؤولي الدول مشاركة حقيقية في عملية إعداد التقارير.

٦٧ - وناقش المشاركون أيضا سبل تعزيز متابعة عمليات استعراض هيئات المعاهدات للدول الأطراف ومدى تأثيرها، وأبرزوا إمكانية زيادة التآزر بين العمل المعياري الذي تضطلع به هيئات المعاهدات وتنفيذ الدول لتوصيات هيئات المعاهدات بدعم من كيانات الأمم المتحدة.

حادي عشر - مسائل أخرى

- ٦٨ - قدم ممثل عن مكتب الأمين العام لمحة عامة عن مبادرة حقوق الإنسان أولاً.
- ٦٩ - وقدم رؤساء الهيئات إحاطات عن العمل الذي قاموا به فيما بين الدورتين بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مساهمتهم المشتركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتحدثوا عن ضرورة مواصلة المتابعة الوثيقة لإطار المساءلة عن تنفيذ الدول للالتزامات التي قطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٧٠ - وناقش رؤساء الهيئات أيضاً ضرورة تسليط المزيد من الضوء على عمل هيئات المعاهدات والتعريف به بين الدول والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. واعتمد الرؤساء في هذا الصدد بياناً بشأن الذكرى السنوية لعدد من المعاهدات (انظر المرفق الأول).
- ٧١ - وفي ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، ولا سيما مناداة الدول الأطراف بتعزيز التفاعل معها في نيويورك، وفي ضوء الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة للقرار في عام ٢٠٢٠، قرر رؤساء الهيئات أن تُعقد في نيويورك الاجتماعات السنوية لرؤساء الهيئات حتى عام ٢٠٢٠. وأكد رؤساء الهيئات أيضاً أهمية تعزيز التفاعل بينهم وبين الأمين العام.

ثاني عشر - القرارات والتوصيات

- ٧٢ - أعرب رؤساء الهيئات عن امتنانهم لمعهد حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا لاستضافته اليوم الأول من الاجتماعات ولتيسيره حواراً غير رسمي مع رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

ألف - دور رؤساء الهيئات في مجال أساليب العمل ومتابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨

- ٧٣ - أكد رؤساء الهيئات من جديد التزام هيئات المعاهدات بمواصلة استعراض الممارسات الجيدة في مجالي أساليب العمل والنظم الداخلية. وأكدوا أيضاً دعمهم لزيادة الفعالية في أداء نظام هيئات المعاهدات على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨. وأشار رؤساء الهيئات إلى أن الفعالية في متابعة هذا القرار تتوقف على وجود شراكة بناءة بين جميع الجهات صاحبة المصلحة.

- ٧٤ - وفي هذا السياق، أشار رؤساء الهيئات إلى تشجيع الجمعية العامة لهيئات المعاهدات على مواصلة تعزيز الدور الذي يقوم به رؤساؤها في الأمور الإجرائية، بما في

ذلك ما يتعلق منها بصياغة الاستنتاجات بشأن المسائل المتعلقة بأساليب العمل، وتعميم العمل بالممارسات والطرائق الجيدة في جميع هيئات المعاهدات، بما يكفل الاتساق بين جميع هيئات المعاهدات وتوحيد أساليب عملها.

٧٥ - ورحب رؤساء الهيئات بجميع المبادرات التي تسعى إلى جمع الأفكار المبتكرة في ضوء الاستعراض الذي تقوم به الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات في عام ٢٠٢٠، وفقا للفقرة ٤١ من القرار ٢٦٨/٦٨، وأوصوا بالتماس آراء هيئات المعاهدات ورؤسائها في جميع مراحل تلك العمليات.

٧٦ - ورحب رؤساء المعاهدات بالتحسينات الناتجة عن القرار ٢٦٨/٦٨، وكرروا في الوقت نفسه تأكيد حاجة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الموارد المادية والبشرية اللازمة لقيام هيئات المعاهدات بأداء عملها على النحو المطلوب في المعاهدات. وأشار رؤساء الهيئات أيضا إلى أن التطبيق الصارم للحدود القصوى لحجم الوثائق من حيث عدد الكلمات يجعل عمل رؤساء الهيئات أكثر صعوبة أحيانا، وأن عدم ترجمة بعض الوثائق إلى جميع لغات العمل يسبب صعوبات جسيمة.

باء - تصديق الدول وامتثالها للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير

٧٧ - دعا رؤساء الهيئات الدول إلى تحقيق عالية التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ورحب رؤساء الهيئات بمذكرة الأمانة العامة بشأن تقديم الدول الأطراف التقارير في وقتها وتأخرها في تقديمها وعدم تقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأعربوا عن القلق إزاء عدم تقديم عدد كبير من الدول تقاريرها حتى الآن وما يسببه ذلك لأصحاب الحقوق من فجوات في الحماية.

٧٨ - وشجع رؤساء الهيئات جميع الدول التي تواجه مصاعب في قدراتها على التماس المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من برنامج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال بناء قدرات هيئات المعاهدات، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ لتطوير قدرات الدول على تنفيذ المعاهدات، ويوفر مساعدة تقنية بوجه خاص للدول في تقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات.

٧٩ - وأعرب رؤساء الهيئات عن القلق إزاء تزايد الاستعانة بالخبراء الاستشاريين لصياغة تقارير الدول الأطراف التي تُقدم إلى هيئات المعاهدات دون ضمان أن يكون تقرير الدولة الطرف ثمرة حوار وطني تشاركي وتقييم لحالة تنفيذ أحكام معاهدات حقوق الإنسان.

٨٠ - وأوصى رؤساء الهيئات بأن تقوم جميع هيئات المعاهدات، حسب الاقتضاء، بالتشجيع على اتباع الإجراء المبسط لتقديم التقارير باعتباره وسيلة لتحسين وفاء الدول الأطراف بالتزام تقديم التقارير. وفي هذا الصدد، أوصى رؤساء الهيئات بأن تعتمد هيئات المعاهدات طرائق متماثلة في استخدام الإجراء المبسط لتقديم التقارير، ومواءمة إجراءاتها عند الاقتضاء.

٨١ - وأوصى رؤساء الهيئات كذلك بأن تنظر هيئات المعاهدات في إمكانية إصدار توصية للدول بإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، بالنظر إلى أن الدول التي أنشأت هذه الآليات زادت قدرتها على تقديم التقارير والعمل مع الأنظمة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٨٢ - وإضافة إلى ذلك، اقترح رؤساء الهيئات أن تنظر هيئات المعاهدات، إذا لم تقدم دولة طرف تقريرها، في إمكانية استعراض الدول الأطراف التي يمتد كثيرا تأخرها عن موعد تقديم تقاريرها، وهي ممارسة قائمة بالفعل في بعض هيئات المعاهدات. وفي حالة إجراء استعراض في غياب تقرير الدولة الطرف، ينبغي تشجيع الدولة الطرف على تعيين وفد للمشاركة في الحوار البناء.

٨٣ - وطلب رؤساء الهيئات من رئيس الاجتماع الثامن والعشرين أن يبلغ الجمعية العامة بالتقارير التي تأخرت عن موعد تقديمها إلى هيئات المعاهدات، وأن يطلب إدراج بند بشأن هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة.

٨٤ - وأكد رؤساء الهيئات من جديد القرار الذي أُتخذ في اجتماعات سابقة بإدراج مسألة الوفاء بالتزام تقديم التقارير كبنود دائم في جدول أعمال الاجتماع السنوي لرؤساء الهيئات. كما طلبوا إلى مفوضية حقوق الإنسان مواصلة تحديث الإحصاءات المتعلقة بوفاء الدول بالتزام تقديم التقارير، على موقعها الشبكي.

جيم - تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان (مبادئ أديس أبابا التوجيهية)

٨٥ - أعرب رؤساء الهيئات عن تقديرهم للتأييد الواسع النطاق الذي حظيت به مبادئ أديس أبابا التوجيهية بشأن استقلال وحياد أعضاء هيئات المعاهدات، وأوصوا بضمها تنفيذ المبادئ التوجيهية واستخدامها في جميع هيئات المعاهدات.

٨٦ - وكرر رؤساء الهيئات أيضا التوصية بأن تمتنع الدول عن ترشيح أو انتخاب أشخاص لعضوية هيئات المعاهدات يكون من شأن الطابع السياسي لانتمائهم إلى السلطة التنفيذية للدولة المعنية أن يمس باستقلالهم وحيادهم.

٨٧ - ولذلك ينبغي لأعضاء هيئات المعاهدات أن يتجنبوا المهام أو الأنشطة التي يمكن أن تكون، أو أن يراها الناظر المتجرد، غير متوافقة مع التزامات الخبراء المستقلين ومسؤولياتهم المنصوص عليها في المعاهدات ذات الصلة. وفي سياق التشجيع على المزيد من التنسيق، سلط رؤساء الهيئات الضوء على التدابير التي وضعتها مختلف هيئات المعاهدات لكفالة استمرار جميع الأعضاء في الاضطلاع بمهامهم باستقلال وحياد، وأيضا لضمان ظهورهم بهذا المظهر.

دال - تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية)

٨٨ - أعرب رؤساء الهيئات عن تقديرهم للتأييد الواسع النطاق الذي حظيت به مبادئ سان خوسيه التوجيهية لمكافحة أعمال التهريب أو الانتقام وأوصوا بالعمل على تنفيذ المبادئ التوجيهية واستخدامها في جميع هيئات المعاهدات.

٨٩ - ورحب الرؤساء كذلك بتعيين مقرر واحد أو أكثر ومنسق واحد أو أكثر معينين بالأعمال الانتقامية في كل هيئة من هيئات المعاهدات، وأعربوا عن تشجيعهم لهؤلاء المقررين والمنسقين على العمل معا من أجل مواءمة النهج المتبعة لمنع أعمال التهريب أو الانتقام وحماية الأفراد والجماعات منها، بغية تعزيز الاتساق في منظومة هيئات المعاهدات برمتها، بسبل منها عقد الاجتماعات حسب الاقتضاء.

٩٠ - وأكد رؤساء الهيئات كذلك قرارهم الذي اتخذوه لأول مرة في اجتماعهم السادس والعشرين بإدراج الأعمال الانتقامية كبنء دائم في جدول أعمال الاجتماع السنوي لرؤساء الهيئات.

هاء - الوثائق الأساسية الموحدة

٩١ - أكد الرؤساء أهمية تبسيط الوثائق الأساسية الموحدة وتركيزها وتحديثها، وشجعوا الدول الأطراف على الاستفادة من إمكانية تقديم إضافة إلى وثيقتهم الأساسية الموحدة القائمة.

واو - تعامل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات

٩٢ - أقر رؤساء الهيئات بالدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبالتعاون القائم منذ عهد طويل بين هيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبعد التعامل البناء مع رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع الثامن والعشرين، قرر رؤساء الهيئات النظر في وضع نهج موحد لتعامل هيئات المعاهدات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعهم التاسع والعشرين.

زاي - وسائل الانتصاف

٩٣ - تبادل رؤساء الهيئات وجهات النظر بشأن الممارسات القائمة في مجال وسائل الانتصاف في مختلف هيئات المعاهدات وأعربوا عن تشجيعهم لاجتماع رؤساء الهيئات على مواصلة حوارهم في هذا الصدد.

حاء - التحقيقات

٩٤ - تبادل رؤساء الهيئات وجهات النظر بشأن الممارسات القائمة في مجال التحقيقات في مختلف هيئات المعاهدات وأعربوا عن تشجيعهم لاجتماع رؤساء الهيئات على مواصلة حوارهم في هذا الصدد.

طاء - متابعة المقترحات التي قدمها رؤساء الهيئات إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في اجتماعهم السابع والعشرين

٩٥ - رحب رؤساء الهيئات باستمرار التعامل مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واعتمدوا بيانا صحفيا بالاشتراك مع لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بشأن الأزمة المالية التي تواجهها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

ياء - أيام الذكرى السنوية للمعاهدات

٩٦ - اعتمد رؤساء الهيئات بيانا بمناسبة أيام الذكرى السنوية لمعاهدات حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦. واتفقوا على إصدار بيانات مقبلة في أيام الذكرى السنوية العاشرة، والخامسة والعشرين، والخمسين، لاعتماد معاهدات حقوق الإنسان.

كاف - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩٧ - رحب رؤساء الهيئات بالعمل الذي قاموا به فيما بين الدورتين بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساهمة المشتركة بهذا الخصوص في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقرروا أن يواصلوا عن كثب متابعة إطار المساءلة عن تنفيذ الدول للالتزامات التي قُطعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لام - جدول أعمال الاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء هيئات المعاهدات ورئيس الاجتماع ومكان انعقاده

٩٨ - قرر رؤساء الهيئات إدراج البنود التالية في جدول أعمال اجتماعهم السنوي التاسع والعشرين:

- (أ) متابعة قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨؛
- (ب) امثال الدول الأطراف للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير؛
- (ج) متابعة الملاحظات الختامية والقرارات والآراء؛
- (د) تنفيذ مبادئ أديس أبابا التوجيهية؛
- (هـ) تنفيذ مبادئ سان خوسيه التوجيهية؛
- (و) وضع نهج موحد لتعامل هيئات المعاهدات مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛
- (ز) هيئات المعاهدات وأهداف التنمية المستدامة؛
- (ح) استراتيجيات للتعريف بمنظومة هيئات المعاهدات؛
- (ط) وسائل الانتصاف؛
- (ي) التحقيقات؛
- (ك) أي مسائل أخرى.

٩٩ - في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨، ولا سيما مناداة الدول الأطراف بزيادة التفاعل معها في نيويورك، وفي ضوء الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة للقرار في عام ٢٠٢٠، قرر رؤساء الهيئات عقد اجتماعهم السنوية في نيويورك حتى عام ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، أعرب رؤساء الهيئات أيضا عن الرغبة في تعزيز علاقتهم مع الأمين العام.

١٠٠ - وقرر رؤساء الهيئات، وفقاً لمبدأ التناوب، أن يتولى رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رئاسة الاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء الهيئات في عام ٢٠١٧، وأن يتولى رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري مهمة نائب رئيس الاجتماع.

المرفق الأول

البيان الصادر عن الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية للمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٦

يحتفل رؤساء هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الذين يمثلون ١٧٢ خبيراً مستقلاً في مجال حقوق الإنسان، بالذكرى السنوية لاعتماد أربع معاهدات متعلقة بحقوق الإنسان ساهمت مساهمة كبيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهي:

- الذكرى السنوية الخمسون للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الذكرى السنوية الخمسون للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

ويدعو رؤساء الهيئات الدول التي لم تنضم بعد إلى جميع معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحق بها، أو التي لم تصدر بعد إعلاناً بقبول الآلية الواردة فيها، إلى القيام بذلك، فتنضم إلى الاتفاقات العالمية بشأن هذه المسائل التي تحدد معايير تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس دون استثناء.

ويقر رؤساء الهيئات بأهمية مساهمة المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مثل وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالنسبة لأعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ويكرر رؤساء الهيئات أيضاً تأكيد الصلة بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي الصلة التي تتجلى في عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

ويدعو رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المجتمع الدولي في مختلف أنحاء العالم إلى المشاركة في هذه الاحتفالات خلال عام ٢٠١٦، وتعزيز عملية التنفيذ الفعال لجميع معاهدات حقوق الإنسان التي تجعل من القرن الحادي والعشرين عهداً يحظى فيه الفرد البشري بالاحترام الكامل.

لجنة القضاء على التمييز العنصري

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لجنة مناهضة التعذيب

اللجنة الفرعية لمنع التعذيب

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

لجنة حقوق الطفل

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري

المرفق الثاني

بيان صحفي بشأن الأزمة المالية التي تعاني منها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

”لا يليق بنا أن ندعها تؤول إلى الإفلاس“ - هيئتان من هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحثان على توفير تمويل حاسم لجهاز إقليمي معني بحقوق الإنسان

جنيف (٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦) - تعرب أكبر هيئتين من الهيئات والآليات المستقلة في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان* عن قلقهما البالغ إزاء مستقبل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وهي تواجه أزمة مالية تهدد وجودها.

وتدعو اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة ورؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان جميع الحكومات والجهات المعنية بحقوق الإنسان في الأمريكتين إلى تقديم الأموال اللازمة لإنقاذ واحد من النظم الإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان.

”توجد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في أزمة. إنها أزمة مالية عميقة. أزمة من الحدة بحيث اضطرت اللجنة إلى تعليق جميع الزيارات والدورتين اللتين كان من المقرر عقدهما في وقت لاحق من هذا العام. وإضافة إلى ذلك، لن تجدد عقود ٤٠ في المائة من موظفيها بواشنطن في نهاية تموز/يوليه، ما لم يتم تلقي الأموال أو إعلانات التبرعات بحلول ١٥ حزيران/يونيه.

* آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

الإجراءات الخاصة - أكبر تجمع للخبراء المستقلين في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - هي التسمية العامة للآليات المستقلة المعنية بتقصي الحقائق والرصد التابعة لمجلس حقوق الإنسان التي تُعنى بمجالات قطرية خاصة أو بمسائل مواضيعية في جميع أنحاء العالم. ويعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ وليسوا موظفين في الأمم المتحدة ولا يتقاضون أجرا عن عملهم. وهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الشخصية. ولمزيد من المعلومات، يرجى الدخول إلى الموقع التالي: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Welcomepage.aspx>

هيئات معاهدات حقوق الإنسان لجان تتألف من خبراء مستقلين معنية برصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ويقع على عاتق كل دولة طرف في أي معاهدة واجب اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل لكل شخص في الدولة التمتع بالحقوق المبينة في المعاهدة. وتوجد عشر هيئات تُسمى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتتألف من خبراء مستقلين من ذوي الكفاءة المعترف بها في مجال حقوق الإنسان، تقوم الدول الأطراف بترشيحهم وانتخابهم لفترات ثابتة قابلة للتجديد، مدتها أربع سنوات. والخبراء مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الشخصية. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الدخول إلى الموقع التالي: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>

وهذه التدابير القاسية تهدد حتما قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها بفعالية واستقلالية. وإذا لم يتم إيجاد حلول عاجلة، فسوف يترتب على ذلك أثر لا يمكن قياسه في ظروف ضحايا الانتهاكات، ومقدمي اللتماسات، والمجتمع المدني على نطاق أوسع، وكذلك في حالة حقوق الإنسان برمتها في المنطقة.

واللجنة هي واحدة من أقدم الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان. وقد تطورت على مر السنين فأصبحت آلية راسخة الأقدام لحماية مئات الآلاف من الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان. كما قدمت توجيهات قيمة للدول بشأن كيفية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إنها إنجازات لا تُقدر بثمن. وعلى الدول أن تعطي لذلك قيمة أكبر بكثير من المبلغ اللازم لتفادي هذا الضعف الذي لم يسبق له مثيل في اللجنة.

فهذا الضعف لن يؤثر سلبا على منطقة البلدان الأمريكية فحسب، وإنما سيؤثر أيضا على جميع الجهات التي أقامت علاقات من التعاون مع اللجنة على مر السنين، لا سيما النظم الإقليمية والدولية الأخرى لحماية حقوق الإنسان.

واللجنة شريكة محترمة وقيمة جدا لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. وقد استلهمت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل حاسم العمل التطوعي والرائد الذي تقوم به اللجنة والتزامها الثابت في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة.

وينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون عهدا تقدم فيه الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية دعما قويا للهيئات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمادية الكافية لكي تنفذ تلك الهيئات الولايات المنوطة بها بكل فعالية. ولا يمكن تبرير ضعف الآليات الدولية والإقليمية التي تقوم برصد حقوق الإنسان بأسباب متعلقة بالميزانية.

فآلية حقوق الإنسان الإقليمية القوية والمستقلة حليفة رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان. ولا سبيل إلى القبول بأن تسمى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مهددة بأزمة مالية في ولايتها ووظيفتها الأساسيتين.

بيد أن هذه الأزمة يمكن حلها.

ونحن ندعو جميع الدول إلى إعلان التبرع بالأموال اللازمة على وجه السرعة ودون أي شروط، لكي تستأنف اللجنة عملها لصالح الجميع في المنطقة، تمشيا مع الالتزامات

الدولية والإقليمية للدول في مجال حقوق الإنسان. كما ندعو الجهات المعنية الأخرى إلى تقديم الموارد المالية اللازمة لدعم اللجنة.

فإنه لا يليق بنا، بكل بساطة، أن ندعها تؤول إلى الإفلاس“.
